هندسة الدلالة في تحليل الخطاب القضائي
مقاربة عرفانية في هندسة الاستعارة التّصوّرية

Semantic architecture in judicial discourse analysis - a cognitive approach in the conceptual metaphor architecture

جهيدة سعودي*
المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة/ مخبر المتخيل الشفوي بين حضارة المشافهة من جهة وبين حضارتي الكتابة والصورة من جهة أخرى(الجزائر)
s.djahida@centre-univ-mila.dz

عبد الغاني قبايلي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة/ مخبر السيميائيات(الجزائر)
a.kebaili@centre-univ-mila.dz

تاريخ الإرسال: 02/04/2023	تاريخ القبول: 29/04/2023

الملخص:

نهدف من هذا المقال إلى بلوغ فهم لعملية الهندسة الدلالية للخطاب القضائي باعتباره بناء عرفانيا كامنا في الذهن من خلال استثمار مخرجات نظرية الاستعارة التصورية كونها أداة من أدوات الذهن في عمليات الإدراك المعقدة والفاعلة في هندسة دلالة الخطاب القضائي، وهذا الأخير يمر بالعديد من المراحل الذهنية التي تعمل على بناء صورته اللسانية السطحية وتصميم مضمونه الدّلالي بحيث يكون قابلا للأداء التواصلي، وضمن هذه المراحل سنحاول رصد آليات الاستعارة التصورية في هندسة الجانب الدلالي للخطاب القضائي من خلال عرض دلالات مجموعة من الخطابات القضائية التي توصلنا إليها بتطبيق مخرجات نظرية الاستعارة التصورية وآلياتها في هندسة دلالة أي خطاب لساني وتأويله، وقد ظهر أن الاستعارة التصورية عملية ذهنية تدخل ضمن توليد أي خطاب لغوي ويمكن أن تكشف عن الكثير من الدلالات الضمنية.

الكلمات المفتاحية: الاستعارة التصورية، الخطاب القضائي، الدلالة العرفانية، هندسة الاستعارة التصورية، الهندسة الدلالية.

Abstract:

inthis article, we aim to reach an understanding of the semantic architecture process of judicial discourse as a latent cognitive construction in the mind by investing the outputs of the conceptual metaphor theory as tool of the mind in complex cognitive processes in architecting the significance of judicial discourse, and the latter,goes through many mental stages that work to build its superficial linguistic image and design its semantic content so that it is capable of communicative performance, withinthis stages we will try to monitor the mechanisms of the theory in architecting the semantic aspect of judicial discourseby presenting the semantics of a set judicial discourses that we have reached by applying the outputs of the theoryin engineering the significance of any linguistic discourses, it is has

* المؤلف المرسل: جهيدة سعودي

been shown that the conceptual metaphor is part of the discourse generation, and it can reveal many implicit connotations.

Keywords:conceptual metaphor, judicial discourse, cognitive semantics, conceptual metaphor architecture, semantic architecture.

مقدمة:

يجب إنّ تطور اللسانيات المعاصرة المتواصل جعل فروعا مختلفة منها تتسرب إلى كثير من العلوم منها الذهنية والعصبية وحتى الطّبية والقانونية وتتداخل معها حتى أصبحت اللسانيات حقلا معرفيا تستثمره هذه العلوم في قضايا كثيرة، ولاسيما الحقل القضائي الذي تضاعفت قضاياه مع التّطور التكنولوجي المعاصر الذي كشف أصنافا كثيرة من الجرائم المتخذة وجوها عديدة حسب الميدان الذي وقعت فيه خاصة الجريمة الإلكترونية، في المقابل نجد تطوّرا موازيا لوسائل مكافحة الجرائم وردعها عن طريق فرض أنظمة رقابية خاصة للعمل على صدّ هذه الجرائم، التي لم يعد ردعها مقتصرا على استعمال السّلاح أو فرض العقوبات بقدر ما أصبح يعتمد على وسائل معاصرة لتتبع المجرم وكشفه قبل وقوع جريمة معينة، وما نجده جديرا بالطرح هو اكتساب عالم الجريمة والقضاء نوعا من السمة البينية (Interdisciplinary)، حيث أصبح يعتمد على فروع علمية متعددة منها اللسانيات وهو ما أفضى إلى ظهور اللسانيات القضائية (Forensic linguistics)التي تشتغل على تحليل الخطاب القضائي لبلوغ محتواه الدقيق وغير المباشر.

بناء على الأساليب التي يرد فيها الخطاب القضائي والتي تتسم غالبا بالغموض والتلميحات ومن ثمة تعدد تأويلها الدلالي وإدراك مراميها، اقترحنا دراسة جانب من تلك المراوغات اللغوية في الخطاب القضائي وهو جانب الاستعارة التصوّرية (Conceptual metaphor) التي تندرج ضمن نظريات اللسانيات العرفانية(Cognitive Linguistics) الدلالية، ونكتشف إثر ذلك كيف تتم هندسة الاستعارات التصورية (Conceptual metaphor Architecture) لإيراد تأويلاتٍ وفُهُومٍ متعددة، من خلال هذه الورقة العلمية التي وسمت بـ"هندسة الدّلالة في تحليل الخطاب القضائي مقاربة عرفانية في هندسة الاستعارة التصوّرية"؛ إذ سنشتغل فيها على استثمار مخرجات إحدى نظريات اللسانيات العرفانية (الاستعارة التصورية) ومخرجات اللسانيات القضائية لبلوغ تحليل دقيق للخطاب القضائي، وتكمن أهمية هذا الموضوع في اعتبارين متكاملين أحدهما التطلّع إلى استثمار نتائج اللسانيات العرفانية في حقول علمية واقعية بعيدة عن التنظير اللساني وعميقة في التطبيق الواقعي، والآخر إثبات انفتاح المجال التطبيقي لنظريات اللسانيات العرفانية وفاعليتها في ميادين أخرى، وعليه تظهر أمامنا مجموعة من المثيرات التساؤلية مؤدّاها:

ما جدوى هندسة الدلالة عموما ونظريات اللسانيات العرفانية خصوصا في تأويل الخطاب القضائي وفهمه؟

ما هي مختلف الميكانيزمات التي يتم عبرها بناء الدلالة الذهنية وهندستها وفقا لنظرية الاستعارة التصورية؟

ما مدى كفاءة وصرامة نظرية الاستعارة التصورية وهندستها في فك شفرات الخطاب القضائي، علما أن تحليل وتأويل الخطاب القضائي يمكن أن يقتصر على مخرجات اللسانيات القضائية فقط؟

تأسيسا على ما تطرحه الإشكاليات يتعيّن على البحث تحقيق مجموعة من الغايات أثناء الإجابة عنها منها: الوقوف على أثر الدراسة الدلالية العرفانية والاستعارة التصورية وقيمتها في تأويل الخطابات اللسانية واستنطاقها بما فيها الخطاب القضائي، وهو غاية هذا البحث لأن الخطاب القضائي أصبح يرد في صور عديدة ومجازية لاسيما في الجرائم اللغوية التي يكثر فيها التلاعب اللغوي، إضافة إلى العمل على إثبات قيمة الدراسة اللسانية العرفانية التطبيقية في المجالات الواقعية فضلا عن المجالات اللسانية النظرية، ولحصر هذه الإشكالية وأهدافها في إطار علمي دقيق سنفترض أن:

- هندسة الدلالة بالمفهوم اللساني العرفاني تبحث في كيف تبنى وتصمّم الدلالة على مستوى الذهن عند تلقيه لخطاب ما.
- يتضمّن الخطاب القضائي استعمالا واسعا من المراوغات، والإيحاءات، والتّلاعبات اللغوية لحجب الحقائق وتضليل العدالة ومن بين المراوغات اللغوية الاستعارات التصورية التي تطبع في ذهن المتلقي عديد الفهوم والتأويلات للمعنى الظاهر وما يتستر عليه ذلك الاستعمال اللغوي المحدد في ذلك المقام.
- يفتح فهم هندسة الاستعارة التصوّرية بابا واسعا لفهم المعاني الخفية المضمرة في الخطاب القضائي حيث تسمح بتأويل المعنى وكشف المرمى من ورائه، كما يسمح بالتّحرّي عن مدى ذيوعها في الاستعمال اللغوي المتداول في سياقات عدة.

وللعمل أكثر على إثبات هذه الفرضيات سنقسم البحث إلى جزئين الأوّل: للجوانب النظرية العامة حول اللسانيات العرفانية ونظرية الاستعارة التصورية والهندسة الدّلالية ومدى تأثيرها على تأويل النصوص؛ وهو السبب الذي رأينا من أجله أن هناك حاجة لإخراج نظريات اللسانيات العرفانية من القوقعة النظرية اللسانية إلى التطبيق الواقعي، وقد وجدنا أن الخطاب القضائي هو الأحوج إلى دراسة تطبيقية عليه، لذلك سيكون القسم الثاني من البحث دراسة تطبيقية لاكتشاف أثر هندسة الاستعارة التصورية في بناء دلالات الخطابات القضائية وتأويلاتها.

1- الرؤية الدّلالية من اللّسان إلى الأذهان:

درجت الدّراسات اللسانية منذ دو سوسير (F. De Saussure) على منح الدراسة الدّلالية اهتماما أقل مما حظيت به الدراسة التركيبية والصّوتية وما كانت الدراسة الدّلالية إلا وصفا نظريا، أمّا النشاط الفعلي للاهتمام بالدلالة والانكباب على الدراسة الجادّة لها، فقد كان بتعرّض نموذج تشومسكي (N. Chomsky) التوليدي التحويلي لعام 1957 وما تلاه للنّقد بسبب عدّه المكوّن الدّلالي في نماذجه مكوّنا تأويليا تفسيريا لا غير، فردّ على ذلك ثلّة من اللسانيين وعملوا على الموازنة بين مستوى المكوّن النحوي والمكونين التفسيريين الدّلالي والصّوتي، ومع ذلك بقي أمر الدّلالة منوطا بتحديد دلالة كل مفردة في التركيب ثم ضمّها مع غيرها من مفردات التركيب نفسه للوصول إلى الدلالة العامة لجملة

معينة، فاقتصرت بذلك الدراسة الدّلالية على جوانب تحليلية وتأويلية لمكوّنات الجملة ومواضعها التركيبية، ومثل هذه التّصورات الدلالية وجدت في نموذج كاتزوفودور(Katz & Fodor) لعام 1963 ونموذج نحو الحالات لشارل فيلمور (Charles Fillmore) بعده.

ولا غَرْوَ أن الاشتغال الدّلالي مازال قائما بعد تلك التصوّرات إلى أن بلغ مجموعة من النّظريات الدّلالية العرفانية المنطوية تحت اتجاه اللسانيات العرفانية(Cognitive linguistics) التي نقلت البحث الدّلالي من الألسن إلى الأذهان في إطار البحث عن إجابة للسؤال: **كيف يدرك الذّهن البشري الدلالة؟ وكيف تحدث نمذجة ذهنية متكاملة لفهم المعنى؟** وكانت الإجابة بافتراض تصميم وهندسة ذهنية للدّلالة؛ حيث هندسةالدّلالة (semantics architecture) هي تصميم وهيكلة للمعنى بالاعتماد على ما يوفره العقل الآلي والحاسوب من أجل فهم عوالم الذهن البشري وفهم كيفية بناء معنى اللغات الطبيعية على مستوى الذهن البشري، وهذا ما يوحي أن مصطلح الهندسة يقوم بقولبة وضبط المعنى كما يبنينه الذهن البشري، هذا الافتراض الذي يلاحظ المطلع على نظريات اللسانيات العرفانية بمجملها أنه يختلف باختلاف وجهة نظر النظرية العرفانية الواحدة إلى الدّلالة لكنّها تُجْمِع كلّها على أنّ للدلالة جانبا ذهنيا يستدعي البحث، الشيء الذّي ولّد في البحث العرفاني الدلالة العرفانية (cognitive semantics) التي تهتم«ببلورةنموذجعامياحاولمقاربةكيفيةحصولالمعانيومايحفزها،وذلكانطلاقامنخصوصياتالإدراكالبشر يوعواملالتجربةالتيتفعلفيه؛أيإنالدلالةالعرفانيةتبحثفيالعلاقةبينالتجربةوالنسقالتصوريوالبنيةالدلا لية التيترمّزهااللغة،وتدرسالدلالةالعرفانيةالأنساقالتصورية،والمعنى،والاستنتاجإنهاتدرس،إجمالا،التف كيرالبشري»[1]وبهذا التعيين تخرج الدلالة إلى فضاء أرحب وأوسع تحلل من خلاله هندسة المعنى في الذهن البشري بالاستناد إلى أربعة مبادئ أساسية هي:[2]

- **البنية التصوّرية بنية مجسّدة:** يدور اهتمام هذا المبدأ في البحث عن طبيعة العلاقة بين البنية التصورية والعالم الخارجي للتجربة الحسية؛ أي دراسة التفاعل الحاصل بين العالم الخارجي الذي تولد فيه التجربة الحسية وطبيعة إدراكه ذهنيا.
- **البنية الدلالية هي البنية التصوّرية:** يفترض هذا المبدأ أن اللغة تحيل إلى تصورات في ذهن المتكلم عوض أن تحيل على أشياء في العالم الخارجي؛ بعبارة أخرى، البنية الدلالية تساوي التصورات التي تضمها البنية التصورية مادام يمكنها التعبير عنها كلها.
- **تمثيل المعنى الموسوعي:** يسمح هذا المبدأ بتوسيع معاني البنية الدلالية بربطها بمجال تصوّري معيّن.
- **بناء المعنى هو بناء للتصورات:** يفترض هذا المبدأ أن المعاني لا تنشأ من الكلمات بل تنشأ من العمليات التصوّرية الذهنية حيث لا تمثّل الكلمات سوى منطلقا لبناء المعاني.

وقد سرت هذه المبادئ إلى النظريات الدلالية العرفانية المتفرعة، لاسيما مبدأي الجسدنة(embodiment)والبنية التصورية (conceptual structure) الذين يعدان من أسس الاستعارة التصورية كذلك.

1-1 الاستعارة التّصوّرية:

يعود أول ظهور للاستعارة التصوّرية (conceptual metaphor) إلى عام 1978 حين تنبّه فيه جورج لايكوف(G. Lakoff) إلى أنّ الاستعارة ليست نوعا مقصورا على الاستعمال المجازي البلاغي الأدبي فقط، وليست كما تزعم إحدى الطروحات القائلة: إنّ الاستعارة نافلة في الخطاب بأنواعه ففي أحسن الأحوال يمكن للاستعارة أن تكون توضيحية، وهي في أسوء الأحوال مخادعة وبالتالي ينبغي تجنّبها، بل هي عملية من العمليات التي يقوم بها الذهن البشري وتعدّ عملية ذهنية ذات مردودية استكشافية محدّدة الحيّز؛[3] بحيث تكشف أبعادا دلالية مباشرة وغير مباشرة في مجال معيّن وهو ما يسمح بحدوث الإدراك والمعرفة، والاستعارة التصوّرية عند لايكوف تقوم على اعتبارين مستحدثين:

- **الذّهن المجسّد/ الجسدنة(embodiment):**

هي فرضية تعمل على دحض فرضية التجريد واستقلال الجسد والتجارب الحسية عن الذهن البشري التي طرحها نوام تشومسكي (N. Chomsky)وأتباعه في نظريته التوليدية التحويلية باعتبارهم الجيل الأول في اللسانيات العرفانية(cognitive linguistics)، ثمّ تشتغل على إرساء فكرة مفادها أن اشتغال الذهن واكتساب المعرفة ليس مستقلا عن الجسد؛ «فالأفكار، والمشاعر، والسلوك، كل ذلك يتأسس على التفاعل الجسدي مع البيئة المحيطة»[4]وينشأ الذهن من تنظيم التجارب المدخلة بفعل الجهاز الحسي-الحركي بواسطة جهاز بيولوجي كيميائي عصبي للجسد والدّماغ،ويصبح بناء الدلالة مجسّدا بتفاعل تجارب الجسد الفيزيائية المادية والذهن، فالفكرة الأساسة لفرضية الجسدنة هي إعادة الاهتمام بالجسد باعتباره وسيلة لبناء الذهن والمعرفة.

- **استعارية النّسق التّصوري (conceptual system):**

يقول لايكوف وجونسون عن النسق التصوري(conceptual system)*«إن نسقنا التصوري ليس من الأشياء التي نعيها بشكل عادي، إننا في جلّ التفاصيل التي نسلكها في حياتنا اليومية، نفكر ونتحرك بطريقة أقل أو أكثر آلية، وذلك تبعا لمسارات سلوكية ليس من السهل القبض عليها، وتشكّل اللغة إحدى الطرق الموصلة إلى اكتشافها.»[5] إذ اللغة تكوّن جزء من نسقنا التصوري ونظامنا الذهني المفهومي، إلى جانب المنظومات العرفانية الأخرى (الذكاء، الذاكرة، الفهم...إلخ)، الذي يحقق التواصل وهي في جانب كبير منها ذات طبيعة استعارية وعليه يضيف لايكوف وجونسون "لقد وجدنا، باعتمادنا على معطيات لغوية بالأساس، أن الجزء الأكبر من نسقنا التصوري العادي استعاري من حيث طبيعته.»[6]وبالتالي فإن تفكيرنا وتعاملاتنا اليومية ذات بعد استعاري بنسبة كبيرة جدا ولا تتمركز استعاريته على اللغة فحسب بل تشمل حتّى السلوك، بحيث تصبح الاستعارة التصورية جزء من التفكير والتعامل المتداول ويحدث أن تكون جزء من حياتنا، وليست مقتصرة فقط على البهرجة

الأدبية البلاغية كما جرى فهمها في الفكر التقليدي الغربي على وجه الخصوص. الذي تأسس على ثوابت أرسطية كلاسيكية ذات منظور موضوعي، نذكرها باختصار لأن المقام ليس للتنظير والتأصيل، من بينها:

- «العالم الخارجي عبارة عن موضوعات ذات خصائص مميزة مستقلة عن الكائن البشري وذهنه وعن باقي الكائنات.
- المعرفة التي نحصل عليها بخصوص الموضوعات ناتجة عن احتكاكنا بها.
- يصنّف موضوع ما ضمن مقولة معينة أو أخرى إذا اشترك مع باقي موضوعاتها في السّمات المخصِّصة.
- دور الذّهن البشري أن يعكس عناصر الطّبيعة؛ فالذّهن مرآة للطّبيعة، بمعنى أنه يكتفي بتكرار ما هو موجود في العالم (إعادة تقديمه).
- هناك تطابق بين الرّموز التي يستعملها الإنسان وعناصر العالم الخارجي، وبالتّالي فالرّموز تكون ثابتة وواضحة ومطابقة للواقع.
- الحقيقة مطلقة وغير مشروطة، كما أن جميع النّاس يستعملون نسقا تصوّريا واحدا.»[7]

هذا مختصر الثوابت التي سيطرت على الفكر الغربي وتميّزت بعزلها ذهن الإنسان وجسده عن باقي عناصر العالم الخارجي، وإقصائها من الاعتبار فاعلية الجسد والخيال والثّقافة في تنظيم العالم، وقد تسرّب مفعولها إلى الاستعارة فكانت تقوم على مبادئ تنصّ أنّ:

- «الاستعارة ظاهرة لفظية.
- ترتبط الاستعارة باللغة الشعرية والبلاغية والتجميلية.
- اللغة الاستعارية منزاحة تخرج عن مقاييس اللغة العادية.
- تقوم الاستعارة على المشابهة.
- المشابهة في الاستعارة موجودة بشكل قبلي،بمعنى أنها عبارة عن مشابهات موضوعية توجد في استقلال عن الإنسان.»[8]

انطلاقا من تصورات الفكر الغربي التقليدي وضع لايكوف وجونسون المقاربة التجريبية عامة لدحض مبدأ عزل الذهن والجسد عن العالم الخارجي في بناء المعرفة من جهة، وإثبات أن المقوّلة تعتمد على علاقة كنائية في تنظيم وتصنيف الموضوعات والعوالم الذهنية، التي لا تتم مقولتها بشكل مستقل عن الجسد والذهن، كما انتقد التّصور التقليدي حول الاستعارة* وأطلق لايكوف وجونسون مشروعهما الفكري ونظرية الاستعارة التصوّرية باعتبارها مشروعا فكريا مرتبطا بنسقنا التّصوّري وظيفتها تنظيم وتصنيف العالم واحتوائه ذهنيا.

يرى أنه من ميزات الاستعارة التصورية اعتبارها آلية أساسية من آليات اشتغال الذهن البشري، ولمّا كانت اللغة وسيلة لكشف عمل النسق التصوري، فهي تكشف لنا أيضا اشتغال الاستعارة التصورية كونها أحد المظاهر الذهنية وجزء من النسق التصوري الذي تعكسه اللغة[9] كما تنظر الاستعارة التصورية (CM) إلى الدّلالة كعملية ذهنية تتم على مستوى الذهن، بازغة عن النسق الذي يولده تفاعل الذهن مع التجارب الفيزيائية، وليس باعتبارها متولدة عن العبارات والسلاسل اللغوية، فالدلالة أو المعنى ليس مجردا عن التجارب الحسية وعن الذهن، فهو يقوم دائما على بنائنا لنسق تصوّري واستعماله، وبالتالي يتضح أن أحد أسس الدلالة في التصور اللساني العرفاني هو رفض افتراض تجريد الدلالة وصورنتها والتأكيد على أنها نسق ذهني تصوّري مبني على التجارب اليومية، ونؤكد على أن الدلالة ذات نسق تصوري لأن ما تبنيه الأذهان جرّاء التجارب التي تعايشها هو أنظمة من التصوّرات.

2-1 الهندسة الاستعارية التصوّرية للدّلالة:

إن الذهن البشري كيان متعدد الخصائص لتعدد أنساقه المعقدة الظاهرة في الملكات التصورية العرفانية المتباينة، مع ذلك فهو كيان عرفاني منظم بترابط هذه الملكات وتفاعلها بواسطة هندسة عرفانية محكمة بين أنساقه، وقد جرى البحث في الترابط المنظم لهذه الأنساق ومحاولة وضع نظرية موَحِّدة لدراستها وتكون مسؤولة عن إنتاج جميع المعرفة البشرية منذ بدايات البحث في علم النفس العرفاني(Cognitive psychology) عام 1949 مع أولريك نيسر (U. Neisser) ثم تلاه ألان نيويل (A. Newell) في الخمسينيات هذا الأخير اشتغل على وضع هندسة عرفانية(Cognitive Architecture) من خلال النمذجة الحاسوبية للمجالات العرفانية، وصرّح بهندسته في مطلع السبعينيات، ثم تلاها راي جاكندوف(R. Jackendoff) بنظريته هندسة التوازي لبناء تصور عرفاني مُنْدَمِج لمختلف القدرات العرفانية بما فيها القدرة اللغوية.[10]

وقد تواصل البحث في أنظمة ترابط الأنساق الذهنية والآليات التي تسمح بذلك ليُبْحَثَ الآن في الآليات التي تترابط بها عناصر النسق العرفاني الواحد، وهذا الترابط المنظم بين مبادئ تأليف النسق الذهني الواحد أو مجموعة الأنساق الذهنية المركّبة والمعقّدة هو ما أُطلق عليه مصطلح الهندسة (التصميم) العرفانية(Cognitive architecture)، بحيث «تعني هندسة أي نسق مركّب، مثل "هندسة النحو"، أنماط القواعد التي يقوم عليها النسق وتخصيصَ الظواهر التي يُعنَى بها كلُّ نمط وكيفيةَ تفاعل الأنماط المختلفة فيما بينها، وتحديد مستويات التمثيل الواردة وتفاعلاتها»[11] وهي تحلل هنا كل ما يمكنه بناء النسق النحوي من قواعد خاصة بالجمل الفعلية والقواعد الخاصة بالجمل الاسمية، ومن تخصيص الظواهر، مثلا: رفع المبتدأ في العربية وسبب رفعه الابتداء وغير ذلك من الظواهر النحوية التي يدرك الذهن صحتها ويصممها ذهنيا لتصبح نسقا نحويا منظما خاضعا لهندسة ذهنية.

وتحدث الهندسة أيضا في النسق الدلالي «لهندسة المعنى، فهو مجال مشترك تتداخل فيه العديد من الحقول والتخصصات، مثل علماء النفس، والفلاسفة، وأهل التقانة وعلماء الدين»[12] ونرى أن الثقافة والنسق الاجتماعي لهما الدّور البارز كذلك في هندسة دلالة التراكيب اللغوية وتصميمها

وإدراك المعرفة؛ فنحن لا ندرك دلالة الأشياء إلا بهندستها ذهنيا وهذه الهندسة هي نوع من ربط المعارف الجديدة بالمعارف المسبقة التي يتم استدعاؤها، والتي اكتسبت ضمن جماعة معينة ذات ثقافة معينة سمح باكتسابها طائفة من العمليات العصبية والظواهر النفسية والأعراف العقائدية، مثلا: الصوم مفهومه يختلف من ثقافة إلى أخرى ومن عقيدة إلى أخرى فالمسلمون مثلا يربطون دلالة الصوم بشهر رمضان؛ الشهر الذي تتضاعف فيه الحسنات وغير ذلك، بينما يربط المسيحيون الصوم مثلا بيوم واحد هو يوم الأحد لما يظنون أن عقيدتهم تفرضه عليهم، وهندسة هذه الدلالات كما نلاحظ لا تقف على المعنى اللغوي فقط للعبارة اللغوية بل تتجاوزه إلى المعنى الموسوعي الذي يستمدّ من مجالات معرفية مختلفة.

وعلى هذه المجالات التي تسمح بهندسة الدلالة فإنّ الاستعارة التصورية كأحد النظريات الدلالية تبنى في نظر مؤسسها لايكوف على «خطاطة استعارية تضم مجالا مصدرا (source domain) ومجالا هدفا (target domain)»[13] ويسمح فهم تصورات المجال المصدر بفهم وبناء تصورات جديدة عن المجال الهدف، ومن الجدير التنبه إلى أن فهم تصور معين وتصميمه يتطلب بناء دلالته وبالتالي هندسة دلالة لذلك التصور، والحديث عن هندسة الدلالة وفقا للاستعارة التصورية يقتضي منا الحديث عن أنواعها، حيث إن هندسة دلالة تركيب استعاري معين تخضع لأحد أنواع الاستعارة التصورية، والتي حددها كوفيتش(KÖvecses) في استعارت تصورية وضعية واستعارات تصورية غير وضعية (إبداعية):[14]

أ. الاستعارات التصورية الوضعية:

هي الاستعارات المتداولة بصورة يومية في الاستعمال اللغوي وتضم:

الاستعارات الاتجاهية (Orientational Metaphors):

تقوم هذه الاستعارات التصوّرية على الاتجاهات الفضائية فتعطي قيمة المركز للتصوّرات الإيجابية بينما تعطي التصورات السلبية قيمة الهامش الأسفل (فوق، تحت، أمام، وراء، مركز، هامش... إلخ)، وذلك مثل ما نجده في تحديد دلالة الجملة: **النجاح فوق والرسوب تحت**، لنفهم منها أن توجيه النجاح فوق ذو مرتبة أرفع، وقد صممت دلالة الجملة هنا من استعارة مدلول الاتجاهات على قيمة النجاح وقيمة الرسوب.

الاستعارات البنيوية (structural metaphor):

تبنى الاستعارة البنيوية من تصور استعاري آخر، فهي توضح لنا دلالة جملة ما انطلاقا من دلالة عنصر أكثر وضوحا، مثلا: **يجب علينا إصلاح نظام التعليم**، في هندسة دلالة هذا المثال استعملنا كلمة إصلاح التي تتناسب مع الماديات أكثر، وبالتالي فهذا الاستعمال عبر عن حاجة العمل على التعليم باستعارة العنصر اللغوي "إصلاح".

الاستعارات الأنطولوجية (Ontological metaphor):

تقوم على استثمار الأشياء والعناصر المادية الفيزيائية في التعبير عن المفاهيم والأفكار والإحساسات المجردة، مثلا في هندسة دلالة الجملة: أصبح عقلي صخرة (في حال لم يتمكن المتكلم من فهم أمر ما) يتم التعبير عن قلة اشتغال العقل وسرعة فطنته بالصخرة المادية التي ليس لها فهم ولا إدراك سريع.

ب. الاستعارات غير الوضعية (الإبداعية/ الخيالية):

هي الاستعارات التي يولّدها المتكلم في لحظة الخطاب وتقوم بإعطاء فهم جديد للتجارب، كما تعطي معنى جديدا لما نعرفه، مثلا: **الفكر جهد تأملي متراكم**، تصمم دلالة المثال في هذه الحال وفقا للتّصورات الاستعارية الجديدة حول تخيل الفكر، حيث الفكر معلوم مسبقا لكن أعطتنا هذه الاستعارة الخيالية دلالة مبتدعة حول كون الفكر ينشأ من التأمل.

يلاحظ المتتبع لأنواع الاستعارة التصورية أنها تعتمد على الفضاء والاتجاهات والموجودات الأنطولوجية والتصورات التي تكوّنت بفعل تجارب سابقة وأصبحت تمثل كلها لدينا معرفة مسبقة، من أجل هندسة دلالة السلاسل اللغوية وتحديد كيفية انتظامها في أذهاننا.

2- الخطاب القضائي من القضاء إلى التحليل اللساني العرفاني:

بالنظر إلى أسس الاستعارة التصورية (الذهن المتجسد، استعارية النسق التصوري) وأنواع الاستعارة التصورية وطرائقها في هندسة الدلالة نجد أنها تتغلغل في كل الخطابات المتداولة يوميا وبصورة عادية، وهذا ما يجعل الاستعارة التصورية عملية ذهنية أساسية واسعة الاستعمال، وقد ذهب **محمد الولي** في ذلك إلى القول أن«المجالات التي تبسط فيها (الاستعارة التصورية) سيطرتها لا تكاد تكون محصورة، إنها حاضرة بقوة في كل أجناس الخطاب، بل وحتى في الخطاب العلمي»[15] ويحيل الخطاب بتنوع مضمونه إلى:[16]

- ممارسات خطابية ضاربة في العمق في التفاعلات الاجتماعية مُشَكِّلة ممارسات اجتماعية واسعة المدى.
- يشير وفق الفهم الضيّق إلى المواد النصية المنطوقة أو المكتوبة من قبيل هذا الفصل أو هذا الكتاب.

وفي كلتا الحالتين يمثّل الخطاب نسيجا من المقولات والمفاهيم والأفكار والأمثال الشائعة والمكتسبات التي تنتج عن عمليات ذهنية خاضعة للنسق التصوري في صورة لغوية مكتوبة أو شفهية، وحالما يشرع المتكلم في نسج خطابه والتواصل فهو يشرع في إنتاج استعارات مفتوحة المدى والمجال بدءا من استعمال الاستعارات الوضعية إلى استعمال الاستعارات الإبداعية وغالبا تحدث هذه الاستعارات دون انتباه المتكلم لوجودها في خطابه فهي بالنسبة إليه أسلوب طبيعي في كلامه.

والخطاب القضائي (Forensic discourse) لا يخرج عن كونه نسيجا ذهنيا مبثوثا في صورة لسانية فهو استعاري بداية باللغة التي يعبر بها عن القضية اعترافا كانت أو جناية أو مسألة ميراث أو أي قضية مراد طرحها، وبالتالي لا يتجلّى فيه جانب استعاري إبداعي فقط، بل يتجلى فيه كذلك جانب

استعاري تداولي متغلغل في خطابات كثيرة أحدها الخطاب القضائي، هذا الأخير الذي نرى أنه حقيق بدراسة تطبيقية نظرا لما شاع في الواقع من جرائم وقضايا متعددة المجالات لا تعالج إلا بوجود خطابات قضائية.

والخطاب القضائي هو أحد مواد الفرع اللساني التطبيقي المسمى اللسانيات القضائية forensic)* (linguistics التي «تميز بين وصف لغة القانون (المكتوبة والشفوية) وعمل اللساني الخبير، الذي يحيط بكل من نتاج التقارير المكتوبة وتقديم الدعاوى في القضاء، في هذه الحال يصبح اهتمام اللسانيات القضائية منصبا على دراسة لغة القانون وأحكام الجرائم مثلا من جهة وما ينتج عن عمل اللساني الجنائي بعد دراسته وتحليله للدعاوى والتقارير وغير ذلك من جهة أخرى، لكن هذا التمييز الثنائي يُلْبس الحدود بين اللغة المكتوبة والشفوية، لكن هناك أسباب لتقسيم بديل للحقل إلى ثلاث نطاقات:

- دراسة اللغة القانونية المكتوبة.
- دراسة التفاعل بين الدعاوى القضائية، التي تشمل كل شيء من الاستدعاء الأول لخدمات الطوارئ إلى نطق الحكم القضائي لمجرم ما.
- وصف عمل اللساني القضائي عندما يمثل شاهدا خبيرا.»[17]

يسمح هذا التقسيم الثلاثي بدراسة عميقة للخطاب القضائي المكتوب والخطاب القضائي الشفوي كل على حدة، والفصل هنا راجع إلى ذلك الاختلاف الموجود غالبا بين ما يكتب وما ينطق، كما تهتم اللسانيات القضائية في تقسيمها الثلاثي بعمل اللساني القضائي forensic)(linguist في تحليل المدخلات القضائية المكتوبة والشفوية، حيث يمكنه الاهتمام بدراسة وتحليل هوية الصوت وتحليل المحادثات للكشف والتحري عن كونها صادقة أو كاذبة؛ إذ لكل شخص بصمة صوتية أو أسلوب كتابة وتعبير يميّزه عن غيره وعلى اللساني القضائي كشف هذه البصمات، كما يهتم بالإملاء الذي تنتج به النصوص (المكتوبة والمنطوقة والمملاة) لاكتشاف ما إن كانت نصوصا أصلية أم ملفقة، كما يمكن للقاضي أن يهتم باللغة المستخدمة في القضاء[18] وكل هذا ومثله ضمن إطار دراسة **صدق اللغة** في القضاء.

لذلك فاللسانيات القضائية وظيفتها الأساسية هي الإسهام في فك ألغاز القضايا المختلفة انطلاقا من الخطابات اللسانية وتقنيات المعرفة اللسانية التي تجري بين أفراد الجريمة والاعترافات والشهادات التي تعد كلها أدلّة جنائية سواء المكتوبة أو المنطوقة، يشتغل عليها اللساني القضائي «بتطبيق المعارف اللسانية وتقنياتها في الخطابات اللسانية التي تتضمن قضايا قانونية»[19]باعتبارها أدلة ليكشف ما يمكن أن يخفيه أحد أفراد القضية؛ إذ القضايا أصبحت متنوعة جدا (لغوية وغير لغوية، واقعية، افتراضية إلكترونية) بقدر تنوع القضايا الأخرى كالميراث، والوصايا، والعقود ... إلخ،وبالتالي يتبعها تنوع خطاباتها بين خطاب الاعتراف، وخطاب الشهادة وخطاب النطق بالحكم...إلخ، دون أن ننسى أنه في التحقيقات القضائية يمكن أن تعدّ كلمة واحدة خطابا.

1-2 أنواع الخطاب القضائي:

كثيرة هي القضايا التي تُقَدّم يوميا إلى القضاء للنظر فيها، وتقديمها يتطلب دون شك صبها في خطاب لساني مناسب ولذلك نجد الخطاب القضائي كثير الأنواع، فمن المحتمل أن يكون أي نص أو مادة لغوية ملفوظة أو مكتوبة نصا قضائيا، إذا كان مذكورا ضمن سياق قانوني أو جنائي فهو عندئذ نص قضائي، وقد يكون كل شيء تقريبا نصا قضائيا من قبيل: مخالفة الوقوف، الوصية الرسالة، الكتاب، المقال، العقد، خطاب قسم الصحة، الرسالة العلمية[20]، وهنا قد يتساءل الكثير عن طريقة تحوّل بعض الخطابات إلى نصوص قضائية الشّيء الذي لا يكون إلاّ بورود هذه النصوص في سياقات قانونية وقضائية، مثلا يتحوّل المقال العلمي الأكاديمي إلى خطاب قضائي إذا اتُّهِم مؤلفه بالسرقة العلمية وكذلك الكتاب، وغير هذه الخطابات التي يكون الجانب القضائي فيها ظاهرا وبارزا أكثر، ولا تنحصر أنواع الخطاب القضائي في ما ذكر هنا فقط، لكنها تتعدى ذلك مثلا إلى:

- حالات الاتصال بالطوارئ والتبليغ الأولي عن وضع مشبوه ما.
- اتصالات التهديد من قبل المجرمين والعصابات وطلبات الفدية.
- أقوال الشهود في قضية معينة... إلخ، كل ذلك يعد نوعا من أنواع الخطاب القضائي ما دام في سياق قانوني بعينه.

لكن ما تجتمع فيه هذه الأنواع وغيرها من الخطاب القضائي وإن كانت تستعمل لغة خاصة بالقضاء والقانون هو مشاركتها لكل النصوص اللسانية الخارجة عن إطار القضاء والقانون في التعبير اللغوي المتداول المشحون بالأساليب المتباينة والاستعارات التصورية التي نستهدف هنا عملها في بناء الدلالة في هذه الأنواع من الخطابات؛ لذلك نحلل مجموعة مختلفة من الخطابات القضائية لنعرف فاعلية الاستعارة التصورية في بناء وهندسة دلالتها، بداية من بعض المواد القضائية والقانونية المأخوذة من القوانين المدنية وقانون العقوبات الجزائرية ومنها مثلا ما نجده في:

- **قوانين العقوبات المتعلقة بشخصية العقوبة عن الأعذار القانونية:**

«**المادة52:** الأعذار هي حالات محددة في القانون على سبيل الحصر يترتب عليها مع **قيام الجريمة** والمسؤولية، إما عدم عقاب المتهم إذا كانت أعذارا معفية و إما **تخفيف العقوبة** إذا كانت مخففة، ومع ذلك يجوز للقاضي في حالة الإعفاء أن **يطبق تدابير الأمن على المعفي عنه**.»[21]

نلاحظ وجود عدد من الاستعارات التصورية بدءا بعنوان المادة **(شخصية العقوبة)** التي تمثل استعارة بنيوية يتم فيها تصميم وهندسة تصوّر دلالة العقوبة بربطها بصورة إنسان له شخصية مستقلة وهي صورة ضمن المعرفة المسبقة لمتلقي هذه الاستعارة، وعليه استمدت دلالة العقوبة من مجال مصدر هو الإنسان بجسده وتفكيره وثقافته التي تكوّن وتنتج شخصيته؛ إذ الإنسان لابد له أن ينغمس في ثقافة ومجتمع معين ليكتسب شخصية مستقلة، للدلالة على مجال هدف هو طبيعة العقوبة التي تنتج عن ملابسات الحالة الجنائية والقضائية التي أدت إلى إنتاج تلك العقوبة، وبالتالي

فشخصية العقوبة نتيجة لسياق قانوني معين كما أن شخصية الإنسان نتيجة لسياق ثقافي اجتماعي معيّن.

كما نجد في المادة نفسها الاستعارة التصورية (**قيام الجريمة**)التي جسّدت الجريمة في هيئة إنسان يقع منه فعل القيام والجلوس وغير ذلك من الأفعال، والمجال المصدر في هذه الاستعارة هو الإنسان وحركاته والمجال الهدف هو حدوث الجريمة التي تتطلب حركات وأفعال، وهي استعارة تصورية بنيوية هندست دلالة حدوث الجريمة وفقا لتصور جسدي فيزيائي متعلق بالإنسان.

واستعارة تصورية بنيوية أخرى في عبارة (**تخفيف العقوبة**) حيث تدرك العقوبة وتُفهم على أنها شيء مادي ذو ثقل يحتمل التخفيف، وبالتالي فالعقوبة في هذه العبارة هي بمثابة عبء؛ لذلك تهندس دلالة الاستعارة هنا من مجال مصدر هو ثقل الأشياء التي يحملها الإنسان للتعبير عن مجال هدف هو صعوبة تحمّل العقوبة التي في الأصل ذات ثقل على نفس المجرم، ويدرك المتلقي دلالة هذه الاستعارة من خلال استدعاء معرفته السابقة عن قدرة الإنسان في التّحمّل؛ وعليه تمت هندسة دلالة العقوبة باعتبار ثقل تحملها من ثقل الأحمال المادية التي يمكن للإنسان أن يحملها.

ونقف أيضا في هذه المادة القانونية على استعارة تصورية بنيوية أخرى هي (**يطبقتدابيرالأمنعلىالمعفيعنه**) **"يطبق القاضي تدابير الأمن على المعفي عنه"** وتطبيق تدابير الأمن على المعفي استعارة تصورية تجعل من تدابير الأمن مجسدة حيث لا يمكن تطبيق الشيء على الشيء إلا إن كان ملموسا فالتطبيق في الأصل هو وضع الشيء على الشيء باستواء تام كأن نقول أطبقت غلافي الكتاب وهو فعل لا يتم إلا بوجود فاعل ذي قوة، ومنه يبنى مفهوم تطبيق تدابير الأمن من مجال مصدر تطبيق الأشياء المادية المتناسبة على بعضها للتعبير عن مجال هدف هو تناسب تدابير الأمن على المعفي عنه؛ بحيث يحدث ذلك التطبيق بواسطة قوّة القانون وفعل القاضي.

- **الاستجواب:**

رأينا في المادة القانونية السالفة وجود استعارات تصورية عديدة وسنعضد ورود هذه الاستعارات في نوع آخر من الخطاب القضائي هو مقتطف من **استجواب شاهد** في مركز الشرطة كالآتي:[22]

الشرطي: وإذا فقد ذكرت هذا الفتى. هل تريد وصف أفعاله لي بشكل مضبوط؟ ماذا – ماذا حدث؟

الشاهد: حسنا، كان– كان يجلس في الحانة لفترة طويلة وكأنه كان يحدق عميقا وبقي على ما يبدو يقوم بنظرات دنيئة كذلك، كما أعتقد، أوه ولم أفكر في الكثير حول تلك النظرات- وبعدها ذهب – لقد جلس وكنت أبحث وهو يتكلم...

الشرطي: إذا هذا هو الفتى نفسه الذي قام بالاعتداء.

الشاهد: نعم.

الشرطي: وقد كان ينظر بعمق حول جماعتك.

يبدو في هذا المقتطف بروز عدد من الاستعارات التصورية التي يستعملها كل من الشرطي والشاهد المستجوَب بطريقة سلسة عادية دون شعور منهما بذلك، فهي تستعمل ضمن الفعل اللساني اليومي

ومن هذه الاستعارات التصورية قول المستجوَب (**كان يجلس في الحانة لفترة طويلة**) حيث **فترة طويلة** هي استعارة تصورية بنيوية، فالزمن شيء ليس مادي وجاءت معه صفة تستعمل للأشياء المادية وهذا الربط بين الصفة المادية والشيء المعنوي هو ضرب من هندسة الذهن لدلالة ومفهوم الزمن المجرد بربطه بالصور المادية التي تشبهه، فالفترة الزمنية في التعبير مبنية من مجال مصدر مادي صفته الطول مثلا: الحبل أو الطريق للتعبير عن مقدرا كثرة الزمن الذي استغرقه الفتى أثناء جلوسه في الحانة

ثم نجد نوعا آخر من الاستعارات التصورية في المقتطف هو الاستعارة الاتجاهية في قوله: (**كان يحدق عميقا**) يفهم متلقي الاستعارة أن التحديق كان يصاحبه تفكير وكان دقيقا يبحث عن شيء ما، ونحن ندرك هذا القصد من الجملة كان يحدق عميقا من خلال الثقافة المشتركة في المجتمع التي مؤداها أن العمق دائما يحمل سرا أو أمرا مخفيا ما، وعليه هندست الاستعارة التصورية الاتجاهية هنا انطلاقا من هذه المعرفة الثقافية المشتركة فالعمق يدركه ذهننا في اتجاه الأسفل الأدنى ومعلوم في استعمالنا اللساني المتداول أن اتجاه الأسفل نعبر به عن المدركات السلبية؛ لذلك نفهم من الاستعارة الاتجاهية يحدق عميقا أن نظر الفتى كان يصاحبه تفكير ودقة وجانب من الأثر السلبي، وهذه الدلالة يدركها ذهن المتلقي من خلال كلمة عميق التي تهندس دلالتها بالربط بينها وبين المعرفة الثقافية المشتركة بين المجتمع.

وكذلك نجد هذه الهندسة الدلالية في الاستعارة التصورية الاتجاهية (**نظرات دنيئة**) التي تهندس دلالتها انطلاقا من مفهومنا عن الدناءة فهي وفقا لمعرفتنا الثقافية تعبير عن صفات أو أفعال سلبية مكروهة في مجتمع ما وبالتالي فهي ذات اتجاه للأسفل، ولكونها صفة لنظرات فقد دلت أن هذه النظرات كانت سلبية وسيئة تضمر الشر وليست عادية أو خيّرة

ونجد كذلك الاستعارة التصورية في نموذج قانوني آخر هو القانون المدني ومنه ما ورد في المادة 49:[23]

الأشخاص الاعتبارية هي:

الدولة، الولاية، البلدية،

المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري،

الشركات المدنية والتجارية،

الجمعيات والمؤسسات،

الوقف،

كل مجموعة من أشخاص أو أموال يمنحها القانون شخصية قانونية.

تبدو الاستعارة التصورية في هذه المادة القانونية في اعتبار المؤسسات والهيئات أشخاصا وبالتالي فنحن نتحدث عن مهام الدولة مثلا باعتبارها شخصا فيمكننا القول: **يجب على الدولة ضمان الأمن لشعبها** والأمن كما هو معلوم لا يمكن توفيره إلا بحماية شخص لآخر، وهنا تتدخل الاستعارة التصورية البنيوية لتهندس فهمنا لقيام الدولة بعمل الشخص، حيث الدولة تسيرها حكومة مسؤولة

عن ما يجري فيها ونحن بحديثنا عن الدولة نقصد الحكومة القائمة عليها وهنا تقوم الاستعارة بهندسة فهمنا لدولة كشخص بربط وظيفة الدولة بناء على وظيفة الأشخاص الممثلين لحكومة الدولة، وهذا نجده كذلك استعارة تصورية في الكلام عن الوقف أو البلدية...إلخ.

وقفنا في مناقشتنا لهذه النماذج القانونية القليلة عند مجموعة من الاستعارات التصورية المتنوعة التي تثبت فعلا حضورها في الخطاب القضائي بغض النظر عن نوع الخطاب سواء في الجريمة أم تشريع القوانين أم ضبط النظام القانوني المدني... إلخ، لكن التطور التكنولوجي فرض فضاءات أخرى للخطاب القضائي ولاسيما فضاء خطاب الجريمة الذي نجده في محادثات مواقع التواصل الاجتماعي كاختراق الحسابات، أو اختراق أنظمة المخابرات الدولية أو التهديد والقذف والسب والشتم والاستدراج على مواقع التواصل الاجتماعي وما أكثر تعرض مستعملي هذه المواقع لهذه الأخيرة من الجرائم الإلكترونية ولنأخذ هنا مثلا: بعضا مما ورد في رسالة تشويه السمعة من مجهول عبر البريد الإلكتروني:

«... أشير إلى فندق شلالات غرين يلو **المجاز من قبل هيئتكم التشريعية**. ما **المعايير التي تتبعونها** للتوصية بالسكن في منطقة شلالات غرين يلو؟ هل تقومون بدراسة منظمة لهذه الأماكن بأي طريقة؟ هل أنتم مدركون لكل **الأشياء التي تحدث** (الأشياء يحدثها الإنسان ولا تحدث من تلقاء نفسها) في هذا الفندق؟ كانت المرأة التي تديره –لويز- فظة جدا مع الزبائن. المحادثات التي تحدث غير ملائمة لمكان عام أو، في الحقيقة، ولأي مكان آخر. **يوجد حديث** عن العنصرية، والعنف ومواضيع سياسية راديكالية، والنازية... إلخ. يوجد حديث عن أسلحة عديدة مملوكة من **أصحاب المؤسسة**. يوجد حديث سلبي عن منطقة شلالات غرين يلو. يعامل الأطفال بشكل سيء من قبل أولياء أمورهم (آل براون). هذه ليست حوادث متفرقة ولكن ظهرت عدة مرات لسنوات عديدة وتحدث عنها الزبائن (الآن زبائن سابقون) للفندق. أنا فقط آمل بألا يصبح الناس الذين يذهبون هناك زبائن سابقين لمنطقة شلالات غرين يلو...»[24]

يلاحظ قارئ هذا المقتطف من رسالة تشويه السمعة عبر البريد الإلكتروني أنها مشحونة بالاستعارات التصورية التي يمكن أن نأخذ منها مثلا عبارة **(فندق شلالات غرين يلو المجاز من قبل هيئتكم التشريعية)** التي تضم استعارة تصورية بنيوية في استعمال كلمة هيئتكم التشريعية التي دلّت بدورها على وظيفة لا يمكن أن تؤديها الهيئة في ذاتها ولذلك فقد صممت دلالة وظيفتها من بنينتها من مجال تصور مصدر قادر على أداء وظيفة الإجازة وهو الإنسان أو مدير الهيئة بصفة خاصة ليدل هذا التصميم على تجسيد الهيئة التشريعية ومنحها خصائص مديرها.

وهناك استعارة أخرى من نفس المقتطف تظهر في عبارة **ما المعايير التي تتبعونها** وهي عبارة مبنية على استعارة تصورية بنيوية نلمسها في استعمال كلمة المعايير حيث تفهم دلالتها انطلاقا من ربطها بمجال مصدر من سماته القدرة على أتباعه وغالبا ما يستدعي هنا المتلقي كمجال مصدر الطريق الذي نتبعه للوصول إلى محطة ما أو نصل إلى نهاية ما؛ ولذلك تهندس دلالة المعايير عند ربطها بالفعل تتبعون بتجسيدها كطريق محسوس، إضافة إلى استعارة أخرى في عبارة **يوجد حديث** وهي كذلك

استعارة تصورية بنيوية تصمم دلالة الحديث بتجسيده من خلال المجال المصدر الإنسان الذي يمكنه أن يكون موجودا أو غائبا.

ثم نجد استعارة تصورية بنيوية أخرى في العبارة **أصحاب المؤسسة** حيث كلمة أصحاب في اللغة العربية تعني الأصدقاء لكن نفهم من العبارة أصحاب المؤسسة أنها تدل على مالكي المؤسسة وتصمم هذه الدلالة من خلال ربط معنى الأصحاب بمعنى الملازمة فالصاحب ملازم صاحبه وصاحب المؤسسة ملازم لها ومالكها. ويلاحظ على هندسة الاستعارات التصورية المدرجة لدلالاتها اعتمادها على نوعين من الرّبط: **الأوّل** متعلق باستدعاء المعارف المسبقة والربط بينها وبين السمات الجزئية التي تبنين الدلالة المستقلة لعناصر التركيب الاستعاري التصوّري؛ بحيث يشتغل الذهن على توسيع المعنى الخاص من خلال هذا النوع من الرّبط، والنوع الآخر من الرّبط متعلق بالمعنى الموسع الناتج عن الربط الأول والأنساق الثقافية والمعرفية والاجتماعية التي تسهم في إدراك المعنى الموسوعي المتضمن للدلالة المباشرة والمضمرة.

اشتغلنا في ما تقدم على تحليل الجانب الاستعاري التصوري في عدد من النماذج القضائية المختلفة لنتمكن من تبيين واسع للورود الفعلي للاستعارة التصورية في الخطاب القضائي أيا كان نوعه فهي تمثل فعلا جزء من النظام التواصلي البشري الذي لا يفطن له كثير من مستعمليه، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام هو: **ما الفائدة التي تعود بها دراسة هندسة الاستعارة التصورية في الخطاب القضائي على فهمه وتأويله؟**

قدّمنا سابقا الحديث عن كون الاستعارة التصورية تمثل جزء من النسق التصوري العرفاني العام في الذهن البشري الذي يميز الإنسان وبالتالي هو نسق موجود عند كل متكلم وكل مستمع، واستعمال جزء منه من قبل المتكلم في سطح الخطاب القضائي (المتمثل في الاستعارة التصورية) يبدي ويكشف **للسامع أنساقا تصورية قد يضمرها المتكلم ويوحي ببعضها ونجد هذا كثيرا في الخطاب القضائي**، وقد قال بهذا الرأي عبد المجيد الغيلي الذي رأى أن «الاستعارة المفهومية تهدف إلى الكشف عن الأنساق التصورية والإدراكية لدى المتحدث من خلال الاستعارات التي تؤطر تفكيره، وتظهر إلى السطح في الخطاب»[25]وضمن الكشف عن الأنساق التصورية للمتكلم فستحدث تلميحات يخفيها الشاهد أو الجاني ... إلخ.

بالرجوع مثلا إلى رسالة تشويه السمعة الإلكترونية وننظر في استعارة **ما المعايير التي تتبعونها؟** يتضح من خلالها نسق تصوري يلمح إلى كون الإجازة التي منحتها الهيئة التشريعية لفندق شلالات غرين يلو لم تكن في محلها وأن الهيئة على خطأ في هذا، لكن المتكلم يخفي هذه التلميحات لغرض التركيز على تشويه سمعة الفندق وليس تشويه سمعة الهيئة التشريعية، ويتضح تلميح آخر لما يحمله النسق التصوري للمتكلم من تصورات تفصح عنها الاستعارة التصورية أثناء استعمالها في الخطاب في استعارة **يوجد حديث** عن العنصرية، والعنف ومواضيع سياسية راديكالية، والنازية... إلخ. من الاستعارة التصورية يوجد حديث وبالضبط استعمال كلمة "يوجد" يمكن أن تكشف عن وجود ممارسة للعنصرية والعنف وليس الحديث عنها فقط وبالتالي التنبيه إلى حالة إرهابية أو تحضير لحركة

إرهابية بإثارة كل هذه الموضوعات السياسية وموضوعات التطرف وهذه تهمة لا يمكن توجيهها لأية جهة دون دليل؛ لذلك فالتلميح هنا أولى ومهمة إيجاد الأدلة تبقى من عمل جهات التحقيق والقضاء.

وفي موضع آخر من مواضع الاستعارات التصورية التي سقناها أمثلة في البحث ما تُبيّن هندستها قدرة الفاعل الاجتماعي الذي يُعرف من نسق القوانين الاجتماعية والأعراف التي تحكم مجتمعا معينا، ومنها استعارة "يطبق تدابير الأمن على المعفي عنه" هذه الاستعارة التصورية التي بمجرد تلقيها يربط الذهن دلالتها بنسق القوى المتحكمة في أنظمة المجتمع - القانون في هذه الحال - الذي يعد الفاعل الاجتماعي صاحب القدرة على تطبيق الأمن الفعلي سواء بإنزال العقوبات الرادعة أم بفرض الحماية على فرد أو جماعة من الأفراد، وبالتالي يقع لدينا فهم مدى صرامة القانون وقوته وثقل العقوبات التي يفرضها، ويتضح الآن أن «الاستعارة التصورية هنا تقدّم أساسا للبحث المتصل»[26]عبر استدعاء أحداث أخرى يمكن حصولها وتُبثُّ في الخطاب القضائي بربط الأنساق المعرفية للمتكلم والسامع وبالتالي توسيع دائرة فهم الأحداث القضائية.

تكشف الاستعارات التصوّرية عن الأغراض والتوقعات والأيديولوجيات التي يحملها الخطاب القضائي وتشكل سماته التي تميّزه عن كل خطاب آخر، كما أن الاستعارات التصورية التي يحملها كل خطاب قضائي «تؤطّر مرجعيته ولا تنطبق بالضرورة على خطابات أخرى»[27] فالاستعارات التي نجدها في **المواد القانونية** التي أدرجت تؤطر مرجعيتين هما: قوة الفاعل الاجتماعي (القانون وتطبيقاته الصارمة) ومرجعية المفعول الذي يقع عليه تطبيق القانون، ويبرز الغرض من هذه الاستعارة التصورية في الرّدع بسلطة وقوة القانون، وهذه المرجعيات لا توجد بالضرورة في خطاب قضائي من صنف الاستجواب أو الاعتراف، أو الوصية...إلخ.

بناء على ما تقدّم يظهر أن كفاءة وصرامة نظرية الاستعارة التصورية وهندستها للدلالة في فك شفرات الخطاب الجنائي تتمركز في «**وظيفتها الإبرازيةوالإخفائية** التي تمكّن من توسيع فهم الخطاب وتحليله النقدي بمعنى أنّ الخطاب يُعرِّف ويصف ويرسم حدود ما يمكن وما لا يمكن قوله (وبالمثل ما يمكن وما لا يمكن فعله)، حيث: يصوغ الخطاب مجموع الإثباتات الممكنة المرتبطة بمجال معيّن»[28]لذلك نقف في خطابات قضائية كثيرة لاسيما المتولدة عن الجناة والمدّعى عليهم وضحايا التهديدات استعارات تصوّرية تبرز الدلالات البعيدة التي يريدون قولها أو التي يريدون إخفاءها وعلى اللّساني الجنائي أن يفطن لمثل هذا من خلال الأخذ بالاعتبار وظيفة الاستعارة التصورية وما تسمح به هندستها للدّلالة من توسيع مدلولات الخطاب القضائي وتأويلاته.

من خلال ما تقدم من تحليل نماذج من الخطاب القضائي يمكن أن نجزم أن الاستعارة التصورية أداة ذهنية مهمة لفهم الخطاب القضائي بأنواعه المختلفة؛ حيث تعمل هندسة الدلالة من منظور الاستعارة التصورية على توسيع مجال التفسير الدلالي للخطاب من خلال الاستناد إلى أنساق عرفانية ذهنية أخرى خاصة النسق الثقافي والنسق الاجتماعي التي تعمل على بلورة المعنى الموسوعي؛ مما يعطي مساحة أكبر للساني الجنائي في تحليل الخطاب، فهي «الأداة التي لا يمكن اجتنابها في أي خطاب على الإطلاق، شعري أو يومي أو علمي، إنّها عنصرٌ متأصّل وغائر في صميم اللغة»[29]تستعمل في جميع

الخطابات اللسانية دون الانتباه لاستعمالها لكنّها ذات سمة تكوينية عند الانتباه لها ووضعها على محكّ الدراسة والتحليل.

خاتمة:

تركّز محور هذه الورقة العلمية في هندسة دلالة الخطاب القضائي وتحليل معانيه بواسطة مخرجات نظرية الاستعارة التّصوّرية ذات السمة العرفانية، وكيف يمكن لهذه النظرية أن توسّع مدارك فهم وتأويل الخطاب القضائي وبالتالي إثبات أهميّتها في ميدان اللسانيات الجنائية، لذلك استخلصنا مما قدّمنا مجموعة من النتائج النظرية والتطبيقية كما يأتي:

- تعيد نظرية الاستعارة التّصورية بعث مبدأ التجريب وتشيد بأهميته في بناء المعرفة وإدراك العالم الخارجي؛ إذ يُصَمم جزءٌ كبير من المعرفة المجرّدة بناء على معطيات الجهاز الحسي-الحركي، ومن جهة أخرى تسمح الاستعارة التصورية بالتعبير عن الأفكار الصورية بواسطة الجسد وما تتيحه التجربة الجسدية من معلومات، وبالتالي تعمل الاستعارة التصوّرية في اتجاهين من المجرّد إلى المجسّد ومن المجسّد إلى المجرّد لهندسة دقيقة لدلالة خطاب معيّن
- تشتغل نظرية الاستعارة التصوّرية باعتبارها آلية ذهنية على توسيع فهم وتأويل الخطاب بجميع أنواعه بما فيه الخطاب القضائي، فهي ليست نظرية تقتصر على دراسة ما تبديه اللغة الخارجية السطحية من دلالة مباشرة قريبة، بل تعمل على كشف الدلالة المضمرة البعيدة التي يتضمّنها الخطاب من خلال الرّبط المنظم (الهندسة) بين المعنى الخاص والأنساق العرفانية الأخرى التي تفتح باب التأويل والفهم الأعمق للخطاب.
- ينبغي على المهتمين باللسانيات العرفانية ونظرياتها توجيه استثمارها في كافة الخطابات اللسانية باختلاف مجالاتها دون الاقتصار فقط على النصوص ذات المنحى الأدبي؛ ذلك أن نظرية الاستعارة التصورية وكافة نظريات اللسانيات العرفانية نظريات ذهنية تتفاعل مع بقية الأنساق الذهنية الأخرى فلا يمكننا فصلها وحصرها في مجال معرفي بعينه (المجال الأدبي)، بل هي نظريات تبحث في ميكانيزمات حدوث المعرفة عامة بما فيها المعرفة اللغوية.
- الاستعارة التّصورية أداة ذهنية مبثوثة في كافة الخطابات اليومية فهي فعلا كما عبّر عنها لايكوف وجونسون استعارات نحيا بها، والخطاب القضائي أحد أنواع الخطاب الخصبة والثرية بالاستعارة التصورية الذي مازال بحاجة إلى دراسة وتحليل بواسطة مخرجات اللسانيات العرفانية كمجال شامل.

الإحالات:

[1] ينظر: العامري، عبد العالي، 2020، الدلالة المعرفية وهندسة المعنى، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، مجلد 28، ع 7، 364 - 374، ص 365.

[2]Evans, Vyvyan / Melanie Green, Melanie , 2006, Cognitive Linguistics an introduction, Edinburgh University Press, p 157 – 162.

[3]الملاخ،محمد،2020، دراسات نقدية في اللسانيات المعرفية والتحليل النقدي للخطاب دراسات مترجمة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، ط1، ص 174.

[4] محسب، محي الدين، 2017، الإدراكيات أبعاد ابستيمولوجية وجهات تطبيقية، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، ط1، ص 76.

[*]النسق مفهوم يختص بالجنس البشري دون غيره، والنسق من كل شيء –إجمالا- هو ما كان على نظام واحد عام في الأشياء فتلك العمومية قيد مهم لكي نقول بوجود النسق، وهذه العمومية تجعل منه المصطلح الأقرب لتوضيح مجمل الأفكار المتعلقة بالذهن والعرفان، مثلا نعلم أن العرفان نسق وما يجعله كذلك هو اجتماع عدد من المنظومات المتمايزة والمتكاملة (المنظومة اللغوية، منظومة الذاكرة، منظومة الذكاء، ... إلخ) تحت نظام واحد عام بسبب تكاملها هذا النظام العام هو ما يسمى بالنسق العرفاني، والتصوّر وظيفة ذهنية بازغة عن المنظومة العصبية. للاستزادة ينظر: أليساندرو فالسي، وآخرون، في الثقافة والعرفان والتداول مقاربات بينية، تر: ثروت مرسي، عبد الرحمن طعمة، دار كنوز المعرفة، الأردن، ط1، 2022، ص 76. و أحمد عبد المنعم، عبد الرحمن طعمة، أنطولوجيا العرفان واللسان، ص 65 وما بعدها.

[5]لايكوف، جورج/ جونسون، مارك، 2009، الاستعارات التي نحيا بها، تر: عبد المجيد جحفة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط2، ص 21.

[6]لايكوف، جورج/ جونسون، مارك، الاستعارات التي نحيا بها، ص 21.

[7]لايكوف، جورج، 2005، حرب الخليج أو الاستعارات التي تقتل، تر :جحفة، عبد المجيد/ سليم، عبد الإله، دار توبقال للنشر والتوزيع، المغرب، ط 1، ص 8.

[8]لايكوف، جورج، حرب الخليج أو الاستعارات التي تقتل، ص 11.

[*] أمّا في الفكر العربي التّراثي فهناك آراء تتقارب مع التّصورات العرفانية المعاصرة حول الاستعارة التّصورية ومبادئها وأنواعها وبناء المفاهيم بشكل عام، وأشهر هذه الرؤى التراثية العربية ما رآه عبد القاهر الجرجاني في كتابيه دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة وحازم القرطاجنّي في كتابه منهاج البلغاء وسراج الأدباء يعدّها نفر من الباحثين العرب إشارات إلى وجود بعض قضايا اللسانيات العرفانية في التراث اللغوي العربي، لكنّا نرى أنه وإن تقاربت تصوّرات القدامى حول الاستعارة مع تصوّرات اللسانيات العرفانية حولها، فإن العلماء القدامى لم يتناولوا نظرية الاستعارة التّصورية كما جاءت في المنظور العرفاني المعاصر؛ إذ الاختلاف ينبثق من الاعتبار المعرفي للاستعارة في التراث العربي الذي يبتغي من العناية بها بيان وجه الإعجاز في القرآن الكريم كونها أحد أوجه المجاز العزيز الذي نسجه القرآن بصورة معجزة متفرّدة، أمّا الاعتبار المعرفي للاستعارة التصورية في الإطار العرفاني فهو فلسفي تجريبي مناهض للفلسفة الموضوعية المجرّدة، ثمّ إنه وإن وجدت بعض الإشارات عند الجرجاني فإنه لا يمكننا تعميم تصوّراته على كل اللغويين والبلاغيين القدامى لنَتَمَثَّل نظرية استعارة تصوّرية متكاملة كامنة في التراث العربي. نحيل لتفاصيل أكثر وأعمق في التّأصيل للاستعارة التصورية وبناء المفاهيم على الكتب التالية: عبد الإله سليم، بنيات المشابهة في اللغة العربية مقاربة معرفية، عبد الرحمن طعمة، البناء الذهني للمفاهيم بحث في تكامل علوم اللسان وآليات العرفان.

[9]ينظر : بن دحمان، عمر، 2015، الاستعارة التصورية والخطاب الأدبي،دار رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، ص 60.

[10] ينظر: غاليم، محمد، 2021، اللغة بين ملكات الذهن بحث في الهندسة المعرفية، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، ص11 – 15.

[11]غاليم، محمد، اللغة بين ملكات الذهن بحث في الهندسة المعرفية، ص 15.

[12]الحسني، عبد الكبير ، 2020، الدلالة المعرفية ومشروع بناء هندسة للمعنى، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 142.

[13]Lakoff,George, 1987, women, Fire, and dangerous things what categories reveal about the mind, the university of Chicago, p 288.

[14]Kovecses,Zoltàn, 2010, Metaphor a practical introduction, Oxford University press, New York, 2nd ed, p 33 – 36.

[15]الولي، محمد، 2020، فضاءات الاستعارة و تشكّلاتها في الشعر والخطابة، والعلم والفلسفة، والتاريخ والسياسة، فالية للنشر والتوزيع، بني ملال، المغرب، ط1، ص 9.

[16] محمد الملاخ، دراسات نقدية في اللسانيات المعرفية والتحليل النقدي للخطاب دراسات مترجمة، ص 160.

[*]اخترنا في هذا البحث استعمال مصطلح اللسانيات القضائية مقابل المصطلح الأجنبي (Forensic Linguistics) لأن استعمال مصطلح قضاء أوسع دلالة من مصطلح جنائي ذي المفهوم المحدود جدا، فكلمة قضائي تشتمل على كل الأطراف المعنية بقضية ما، المدعى عليه، الشهود، المحامين، والقضاة، أما كلمة جنائي فهي لا تتضمن هدف تحقيق العدالة من خلال استخدام الأدلة اللسانية في قضية معينة، زد على ذلك أنه قد تدخل ضمن التحقيقات القضائية مسائل ونصوص ليست متعلقة بجريمة أو جناية، مثل نصوص الوصايا التي تسعى التحقيقات فيها إلى إقرار العدل وتطبيق خطابها اللساني، على الرغم من غياب أية جناية فيها؛ لذلك نجد أن المصطلح الأنسب للتعبير عن هذا العلم هو اللسانيات القضائية.

- أولسون، جون، 2008، علم اللغة القضائي مقدمة في اللغة والجريمة والقانون، تر: بن ناصر الحقباني، محمد، جامعة الملك سعود،الرياض، ط1، مقدمة المترجم، ص ن.

[17]Coulthard, Malcolm/ May, Alison/ Rui, Sousa-Silva, 2021, the Routledge handbook of forensic linguistics, Routledge, New York, 2nd ed, p2.

[18] أولسون،جون، علم اللغة القضائي مقدمة في اللغة والجريمة والقانون، ص 4.

[19]Olsson, John, 2008, Forensic Linguistics, Continuum International Publishing Group, London, 2nd ed, p4.

[20]Look : Ibid, p 1.

[21] الأمانة العامة للحكومة، 2015، قانون العقوبات، المادة 52، الجزائر، د ط، ص 22.

[22]Look: Coulthard, Malcolm / May, Alison/ Rui, Sousa-Silva, the Routledge handbook of forensiclinguistics, p 16.

[23]ينظر: الأمانة العامة للحكومة، 2007، القانون المدني، المادة 49، الجزائر،د ط، ص 10.

[24] أولسون، جون، علم اللغة القضائي مقدمة في اللغة والجريمة والقانون، ص323.

[25]الغيلي، عبد المجيد محمد، 2016، لغة النزاع في القضايا الدولية من منظور اللسانيات الإدراكية والتداولية والحجاجية، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ط1، ص 54.

[26]ينظر: مصطفى، عادل، 2021، جهاز المناعة الأيديولوجية وفصول أخرى، دار رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، ص 182.

[27]الغيلي، عبد المجيد محمد، لغة النزاع في القضايا الدولية، ص 184.

[28] ينظر: الملاخ، محمد، دراسات نقدية في اللسانيات المعرفية والتحليل النقدي للخطاب دراسات مترجمة، ص 164.

[29] مصطفى، عادل، جهاز المناعة الأيديولوجية وفصول أخرى، ص 175.

المراجع:

- الأمانة العامة للحكومة، 2007، القانون المدني، المادة 50، الجزائر، د ط.
- الأمانة العامة للحكومة، 2015، قانون العقوبات، المادة 52، الجزائر، د ط.
- أولسون، جون، 2008، علم اللغة القضائي مقدمة في اللغة والجريمة والقانون، تر: بن ناصر الحقباني، محمد، جامعة الملك سعود، الرياض.
- بن دحمان، عمر، 2015، نظرية الاستعارة التصورية والخطاب الأدبي، دار رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1.
- الحسني، عبد الكبير ، 2020، الدلالة المعرفية ومشروع بناء هندسة للمعنى، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، د ط.
- العامري، عبد العالي، 2020، الدلالة المعرفية وهندسة المعنى، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، مجلد 28، ع 7.
- غاليم، محمد، 2021، اللغة بين ملكات الذهن بحث في الهندسة المعرفية، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، لبنان، ط1.
- الغيلي، عبد المجيد محمد، 2016، لغة النزاع في القضايا الدولية من منظور اللسانيات الإدراكية والتداولية والحجاجية دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ط1.

- لايكوف، جورج/جونسون، مارك، 2009، الاستعارات التي نحيا بها، تر: عبد المجيد جحفة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط2.
- لايكوف، جورج، 2005، حرب الخليج أو الاستعارات التي تقتل، تر :جحفة، عبد المجيد/ سليم، عبد الإله، دار توبقال للنشر والتوزيع، المغرب، ط 1.
- محسب، محي الدين، 2017، الإدراكيات أبعاد ابستيمولوجية وجهات تطبيقية، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، ط1.
- مصطفى، عادل،2021، جهاز المناعة الأيديولوجية وفصول أخرى، دار رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1.
- الملاخ، محمد، 2020، دراسات نقدية في اللسانيات المعرفية والتحليل النقدي للخطاب دراسات مترجمة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، ط1.
- الولي، محمد، 2020، فضاءات الاستعارة و تشكّلاتها في الشعر والخطابة، والعلم والفلسفة، والتاريخ والسياسة، فالية للنشر والتوزيع، بني ملال، المغرب، ط1.
- Coulthard, Malcolm / May, Alison/ Rui, Sousa-Silva, 2021, the Routledge handbook of forensic linguistics, Routledge, New York, 2nd ed.
- Evans, Vyvyan / Green, Melanie, 2006, Cognitive Linguistics an introduction, Edinburgh University Press.
- Kovecses,Zoltàn, 2010, Metaphor a practical introduction, Oxford University press, New York, 2nd ed.
- Lakoff,George, 1987, Women, Fire, and dangerous things what categories reveal about the mind, the University of Chicago.
- Olsson, John, 2008, Forensic Linguistics, Continuum International Publishing Group, London, 2nd ed.